

دول غربية وعربية تدرس إغلاق بعثاتها الدبلوماسية في العراق

الكاظمي: الاعتداءات تستهدف تخريب علاقات العراق الإقليمية والدولية



الأبرياء من يدفعون الثمن

وكتيرا ما تنطلق صواريخ عبر نهر دجلة صوب المجمع الدبلوماسي الأميركي الشديد التحصين الذي بُني لكي يكون أكبر سفارة أميركية في العالم وسط المنطقة الخضراء ببغداد خلال احتلال الأميركي الذي أعقب اجتياح العراق عام 2003. وفي الأسابيع القليلة الماضية تزايدت الهجمات الصاروخية قرب السفارة واستهدفت تفجيرات بعوات ناسفة قوافل تنقل معدات للحلفاء العسكري الذي تقوده الولايات المتحدة. وأشار مصدران في المخابرات العراقية إلى أن خطط سحب الدبلوماسيين الأميركيين لم يبدأ تنفيذها بعد وأن ذلك سيقتوف على ما إذا كانت قوات الأمن العراقية قادرة على تحقيق نتائج أفضل في وقف الهجمات.

بغداد، لأن الانسحاب ليس لصالح الوضع الأميركي". وقال متحدث باسم الخارجية الأميركية، الإثنين، إن الولايات المتحدة لن تتسامح مع التهديدات "الموجهة لرجالنا ونسائنا الذين يخدمون في الخارج ولن نتردد في اتخاذ أي إجراء نراه ضروريا للحفاظ على سلامة أفرادنا". ويتبرر تلويح الولايات المتحدة بغلق سفارتها وسحب دبلوماسيها قلق العراقيين، حيث يشكل مؤشرا على نية الولايات المتحدة الرد على الميليشيات الشيعية الموالية لإيران، ما قد يفتح الباب أمام صراع أوسع. وقال أحد الدبلوماسيين الغربيين في وقت سابق إن الإدارة الأميركية "لا تريد أن تكون خياراتها محدودة" في

بغداد، لأن الانسحاب ليس لصالح الوضع الأميركي". وقال متحدث باسم الخارجية الأميركية، الإثنين، إن الولايات المتحدة لن تتسامح مع التهديدات "الموجهة لرجالنا ونسائنا الذين يخدمون في الخارج ولن نتردد في اتخاذ أي إجراء نراه ضروريا للحفاظ على سلامة أفرادنا". ويتبرر تلويح الولايات المتحدة بغلق سفارتها وسحب دبلوماسيها قلق العراقيين، حيث يشكل مؤشرا على نية الولايات المتحدة الرد على الميليشيات الشيعية الموالية لإيران، ما قد يفتح الباب أمام صراع أوسع. وقال أحد الدبلوماسيين الغربيين في وقت سابق إن الإدارة الأميركية "لا تريد أن تكون خياراتها محدودة" في

لكن تصريحات وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين التي حذر فيها في وقت سابق الإثنين من توجه الإدارة الأميركية إلى إغلاق سفارتها، نسفت تلك الشكوك وأكدت جدية التحذير الأميركي. وقال حسين في مؤتمر صحافي إن "الحكومة اتخذت الإجراءات لحماية البعثات الدبلوماسية"، داعيا "الإدارة الأميركية إلى إعادة النظر في قرار إغلاق السفارة". وأكد أن "الكاظمي تواصل مع العديد من قادة الدول بشأن قرار الانسحاب الأميركي"، لافتا إلى أن "فوضى السلاح في العراق ستؤدي إلى حرق المنطقة". وقال حسين إن "إيران وعدتنا ببذل الجهود لدعم استقرار العراق"، مؤكدا أن "العراق سيستمر مع الجانب الأميركي لتغيير قرار الانسحاب من

أرسلت 25 دولة رسالة لرئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي تفيد بأنها قد تجبر على السير في خيار إغلاق مقراتها الدبلوماسية في حال استمر استهداف الميليشيات الموالية لإيران للبعثات، مشددة على أن تدهور الوضع الأمني لا يمس فقط مصالحها بل وأيضا المدنيين الأبرياء.

بغداد - أعرب سفراء 25 دولة عربية وغربية، الأربعاء، عن قلقهم من ارتفاع أعمال العنف في العراق والاستهداف المتكرر للبعثات الدبلوماسية، في ظل أنباء عن عزم هذه الدول إغلاق مقراتها الدبلوماسية في بغداد في حال استمر الوضع الأمني القائم. ويشهد العراق في الفترة الأخيرة تزايدا في أعمال القصف من قبل ميليشيات شيعية موالية لإيران كان آخر ضحاياها 5 أفراد من عائلة واحدة جراء صاروخين استهدفا جنودا أميركيين منتشرين قرب مطار بغداد الدولي. وأثار مقتل المدنيين العراقيين، بينهم أطفال، موجة غضب شعبي من ممارسات الميليشيات المتهمة بدفع البلاد نحو حرب بالوكالة على أرض العراق، وهم لا "ناقصة لهم فيها ولا جمل" على حد قول مواطنين في منطقة الرضوانية التي تعرضت للقصف.



فؤاد حسين
فوض السلاح في العراق ستؤدي إلى حرق المنطقة

وقال سفراء الدول الـ 25 في بيان مشترك "هذه الحوادث، والتي شملت هجمات صاروخية وبعوات ناسفة، لا تعرض فقط السفارات الأجنبية إلى المخاطر، بل العراقيين أيضا". وأضاف البيان أن "الدليل على ذلك، الحادث المأساوي الذي نهبته ضحيته عائلة بالقرب من مطار بغداد الدولي عقب الهجوم الصاروخي يوم الإثنين الماضي". ورحب البيان "بالإجراءات التي اتخذها رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي وحكومته لمعالجة هذه المخاوف، بما في ذلك التحقيقات والعمليات الأمنية وتعزيز أمن المطار". وأبدت الدول الموقعة على البيان دعمها "للمزيد من الإجراءات لتعزيز الأمن في بغداد، بما في ذلك من خلال دعم وتعزيز القوات الموجودة في المنطقة الخضراء". وصدر بيان الدول الـ 25 عقب لقاء جمع رئيس الوزراء العراقي مصطفى

الإمارات تترشح لمقعد غير دائم في مجلس الأمن

شريكا بناء في مواجهة التحديات الهامة التي تواجه وقتنا الحاضر". وأضافت "لقد أثبتت جائحة كوفيد - 19 مرة أخرى أنه في عالمنا المترابط حاليا لن يصبح أي عضو في مجتمعنا الدولي آمنا ما لم يصبح الجميع في أمان، ولذلك فإن دولة الإمارات على استعداد للقيام بدورها في هذا الصدد من خلال تعزيز المساواة بين الجنسين وتعزيز التسامح ومكافحة التطرف والإرهاب، وبناء القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ وإعطاء الأولوية للإغاثة الإنسانية ومعالجة الأزمات الصحية العالمية إلى جانب تسخير إمكانيات الابتكار لخدمة السلام".

الإمارات ستركز على جهود تعزيز الشمولية وتحفيز الابتكار وبناء القدرة على الصمود وتأمين السلام

وشددت على أن "ستعمل دولة الإمارات بشكل حثيث لمساعدة مجلس الأمن على مواجهة هذه التحديات الهامة خلال السنوات المقبلة". وذكرت وكالة أنباء الإمارات أن الحملة ستركز على "جهود تعزيز الشمولية وتحفيز الابتكار وبناء القدرة على الصمود وتأمين السلام". وسبق أن شغلت الإمارات مقعدا في مجلس الأمن في عامي 1986 و1987.

أبوظبي - أعلنت الإمارات ترشحها للحصول على مقعد غير دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للفترة 2022 - 2023. وستنخب مجلس الأمن في يونيو 2021 خمسين دول كاعضاء غير دائمين. ويبلغ عدد الأعضاء غير الدائمين عشر دول تشغل مقاعدها لفترات متداخلة لعامين. وقال وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان في بيان أمام الجلسة العامة للدورة الـ 75 للجمعية العامة للأمم المتحدة "سنواصل بلادي بنفس الخطى والمبادئ التي تأسست عليها جهودها في صون السلم والأمن الدوليين بالتعاون مع أعضاء المجلس".

وأضاف "بلادي ستعمل بعزم وإصرار لمعالجة القضايا الهامة للدول مسترشدين في ذلك بفهمنا للالتزامات وبخبرتنا في المنطقة العربية وعلاقتنا الوثيقة مع الدول وستواصل الدعوة لإشراك المنظمات الإقليمية في بلورة حلول دائمة للالتزامات ونعتمد على دعمكم لتتمكن من تحقيق هذه الغايات". ويأتي إعلان الشيخ عبدالله بعد حصول دولة الإمارات على تزكية جامعة الدول العربية لهذا الترشيح وتزكية مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ في يونيو 2020. وقالت المندوبة الدائمة لدولة الإمارات لدى الأمم المتحدة السفيرة لانا نسيبة "إن العمل في مجلس الأمن مسؤولية كبيرة وخلال العضوية في مجلس الأمن فإن دولة الإمارات ستكون

الحكومة الشرعية بالتنفيذ المحلي للاتفاق وصولا إلى تنفيذ مبدأ إطلاق الكل مقابل الكل الذي نص عليه اتفاق السويد. وشدد فضائل على أن ملف الأسرى سيؤثر إيجابيا في حال تم تنفيذ ما تم التوصل إليه، وخصوصا أن هناك الكثير من الشكوك ما زالت تتساور الجانب الحكومي تجاه جدية الميليشيات الحوثية في تنفيذ بنود الاتفاق التي قد تسعى للتوصل منها بحجج وأهية، فيما سيكون التنفيذ خطوة أساسية في بناء الثقة وهو ما سينعكس إيجابا على الملفات الأخرى. وبدأت المشاورات في مدينة جنيف بسويسرا بين الحكومة اليمنية وبرعاية الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وتوصلت الحكومة والحوثيون، إثر مشاورات في ستوكهولم، في 13 ديسمبر 2018، إلى اتفاق يتعلق بحل الوضع بمحافظة الحديدة (غرب)، إضافة إلى تبادل الأسرى والمعتقلين لدى الجانبين، الذين يزيد عددهم على 15 ألفا. وتعثر تطبيق اتفاق ستوكهولم للسلم بين الجانبين، وسط تبادل للاتهامات بالمسؤولية عن عرقلته، خصوصا في ملف الأسرى والمعتقلين الذي يشدد الطرفان على ضرورة حله كونه ملفا إنسانيا. ومنذ ستة أعوام، يشهد اليمن حربا عنيفة بين القوات الحكومية والحوثيين، أدت إلى مقتل 112 ألفا، بينهم 12 ألف مدني، وفق تقديرات الأمم المتحدة.

تصفية الحوثيين لمعتقلين تبعث أجواء إيجابية أعقبت اتفاق تبادل أسرى

جزئية بسيطة لكنها مهمة جدا لتحريك المياه الراكدة، لافتا إلى أن اتفاق الأردن الذي تم التوصل إليه في فبراير الماضي كان ينص على إطلاق 1420 من المعتقلين، بمن فيهم الـ 400 المشمولون بقرار مجلس الأمن الدولي 2216. وفي هذه الجولة الجديدة من الاجتماعات تم الاتفاق على تنفيذ جزء من الاتفاق السابق، على أن يكون هناك التزام من الطرفين بعقد جولة قادمة في نهاية أكتوبر القادم لمناقشة استكمال تنفيذ اتفاق الأردن وزيادة عدد الذين سيتم إطلاق سراحهم من الجانبين بمن في ذلك الـ 400 المشمولون بقرار مجلس الأمن الدولي، الأمر الذي تم الالتزام به وقبوله بموجبه وقد

على تبادل 1081 أسيرا، في ختام رابع اجتماعات اللجنة المعنية بتنفيذ اتفاق تبادل الأسرى الذي بدأ قبل أسبوع في سويسرا. وبموجب الاتفاق سيطلق الحوثيون 400 معتقل، بينهم سعوديون وسودانيون، في مقابل إطلاق الحكومة اليمنية سراح 681 أسيرا. وقال عضو الوفد الحكومي في اجتماع لجنة الأسرى ماجد فضائل، حينها لـ "العرب"، "إن الاتفاق خطوة أولى إيجابية نحو إطلاق كافة الأسرى والمعتقلين". وأوضح فضائل الذي يتولى أيضا منصب وكيل وزارة حقوق الإنسان اليمنية من جنيف أن ما تم هو مرحلة

عدن - كشفت الحكومة اليمنية عن مقتل 200 محتلف وأسير في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين في عموم البلاد، محذرة من تدهور أوضاع الأسرى في معتقلات الجماعة الموالية لإيران. وقال عضو فريق الحكومة المخاوض بملف الأسرى والمعتقلين ماجد فضائل الأربعاء في تغريدة عبر حسابه على تويتر "قامت ميليشيات الحوثي بقتل 200 محتلف وأسير". وأضاف "قدمنا مكتب المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث، في جولة مشاورات سويسرا كشفا تفصيلا لـ 158 ضحية، تم التحقق من قتلهم تحت التعذيب (من قبل الحوثيين) حتى نهاية 2019، فيما تبقى الكثير". وطالب فضائل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بالضغط والقيام بواجبهما لمنع هذه الانتهاكات الجسيمة في حق المحتلفين.

ولم يصدر تعليق من قبل الحوثيين حول الأمر، وسبق وأن حذرت منظمات حقوقية من انتهاكات بحق السجناء والمعتقلين في سجون الحوثيين. وتأتي تصريحات فضائل بعد أيام قليلة على اتفاق جرى برعاية أممية لتبادل أسرى بين الحكومة والحوثيين، والذي منح فسحة أمل في إمكانية البناء على هذه الخطوة في مسار التوصل إلى تسوية في هذا البلد الذي يواجه حربا دامية منذ نحو ست سنوات. والأحد أعلن غريفيث في بيان مشترك مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، اتفاق الحكومة والحوثيين



اتصالات لا تصل القلوب